

نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية، الطاقات المتجددة في قلب التغيير Towards a new governance of oil companies, renewable energies in the heart of change

أنفال نسيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر
anfalnecib@yahoo.fr

أمال رحمان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر
r.ame170@yahoo .fr

ملخص :

تعتبر الحوكمة اليوم إحدى اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقد الماضي وعلى رأسها تحول معظم الاقتصاديات إلى نظام السوق المفتوح وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي، ناهيك عن التهديدات البيئية من قرب استنزاف احتياطي الطاقات الأحفورية وتغير المناخ العالمي والتي أصبحت اليوم تسير جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها كل مؤسسة، ولأجل كل ذلك فقد أصبح هناك اتفاق على أهمية الحوكمة. تعد المؤسسات البترولية من المؤسسات الكبرى والتي عليها مواجهة الكثير من التحديات من تحسين أدائها وزيادة تنافسيتها وحمايتها للبيئة وتحقيقها للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق كان لابد من انتهاج سياسة رشيدة للحوكمة في هذه المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة من أجل تعزيز تنافسيتها من جهة وجعلها مسؤولة اجتماعياً وبيئياً من جهة أخرى، ناهيك عن الحفاظ على البترول هذا المورد الناضب.

الكلمات المفتاحية : حوكمة، مؤسسات بترولية، حماية البيئة، أخلاقيات، طاقات متجددة.

Abstract :

Governance is today one of the concerns of the international business community after several events that took place during the last two decades, especially the transition of most economies to open market system and the adoption of economic liberalization policy, not to mention the environmental threats and the near depletion of fossil fuel reserves and global climate change, which goes today hand in hand with economic objectives sought by each institution, for all that, there is an agreement on the importance of governance.

The oil companies are major institutions, which face many challenges: improve their performance and increase their competitiveness and protect of the environment and achieve sustainable development, and from this perspective it is necessary to adopt a rational governance policy in these institutions of a special nature in order to improve its competitiveness on the one hand and make them socially and environmentally responsible on the other hand, still preserving oil.

Key words: corporate governance, oil companies, environmental protection, ethics, renewable energies.

تمهيد :

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في السنوات الأخيرة. من ثم أصبحت حوكمة المؤسسات عاملاً رئيسياً يؤثر في نجاح أعمالها.

تعد المؤسسات البترولية من المؤسسات الكبرى والتي عليها مواجهة الكثير من التحديات من تحسين أدائها وزيادة تنافسيتها وحمايتها للبيئة وتحقيقها للتنمية المستدامة ومحاولة تطبيق أخلاقيات الأعمال قدر الإمكان والتحول إلى مؤسسات مسؤولة في أي مكان تستثمر فيه، ومن هذا المنطلق كان لابد من انتهاج سياسة رشيدة للحوكمة في هذه المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة من أجل تعزيز تنافسيتها من جهة وجعلها مسؤولة اجتماعياً وبيئياً من جهة أخرى، ومن بين أهم الانجازات التي تسعى إليها المؤسسات البترولية لتحقيق التنمية المستدامة والانتقال إلى مرحلة جديدة لحوكمة هذه المؤسسات هي التحول إلى استخدام الطاقات المتجددة. ومن هنا جاءت فكرة هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي الاتجاهات الجديدة للحوكمة في المؤسسات البترولية؟

تتبع أهمية هذا البحث من ذاته كون قطاع الطاقة العالمي اليوم ممثلاً في مؤسساته خاصة البترولية يواجه الكثير من التحديات أهمها التحديات البيئية وقرب استنزاف الاحتياطي العالمي من البترول، ناهيك عن التغييرات الحاصلة على الساحة الاقتصادية الدولية خلال العقد الأخيرين، ما جعل المجتمع الدولي ينتهج سياسة رشيدة للحوكمة في المؤسسات بما فيها البترولية.

وعلى إثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- التعريف بالصناعة البترولية ومؤسساتها؛
- إبراز ماهية الحوكمة في المؤسسات البترولية وإمكانية توجه هذه الأخيرة نحو حوكمة جديدة من خلال التطرق إلى أخلاقيات الأعمال وكذا حماية البيئة؛
- إبراز التوجه الجديد للمؤسسات البترولية باتجاه الحوكمة من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة.

1- أساسيات حول الصناعة البترولية ومؤسساتها :

1.1- تطور المؤسسات البترولية:

منذ أن اكتشف البترول بكميات تجارية أواخر القرن التاسع عشر وحتى خمسينيات القرن العشرين، كانت صناعة البترول تحت هيمنة الكارنيل النفطي الدولي الذي مارس كل أشكال السيطرة على الثروات البترولية للبلدان المنتجة. وعلى الرغم من استمرار نظام الامتيازات البترولية التقليدية لفترة طويلة من الزمن، فإن التطورات التي رافقت صناعة البترول الوطنية ابتداء من معاهدة طهران عام 1971 وانتزاع حق تسعير البترول من المؤسسات العالمية وتقدير الأسعار بصورة منفردة من قبل منظمة الأوبك في أكتوبر عام 1973، كل هذا أدى إلى تغيير جذري في النظام الاستثماري لمؤسسات البترول الاحتكارية حيث حلت حكومات الأقطار المنتجة للبترول محل المؤسسات البترولية الاحتكارية في ملكية وإدارة الصناعة البترولية¹.

وانتهت بذلك مرحلة الاحتكار وظهرت مرحلة تنافس المؤسسات البترولية الأجنبية الجديدة التي دخلت مجال الاستغلال البترولي منذ أواسط القرن العشرين. وعموماً فقد عرف تاريخ الصناعة البترولية أربعة أنواع من المؤسسات البترولية وهذه المؤسسات هي²:

- المؤسسات البترولية التي هي في الأصل غير مستقلة ولكنها لعبت دور كبير في تطوير النشاط البترولي والتي أصبحت فيما بعد مؤسسات مستقلة كشركة بي بي BP البريطانية وتوتال الفرنسية.
- المؤسسات البترولية المستقلة كشل أو المؤسسات البترولية للولايات المتحدة الأمريكية.

- المؤسسات البترولية غير المستقلة عن الدولة والتي مازالت كذلك كإيني الإيطالية ENI و ريسول REPSOL الإسبانية.

- المؤسسات البترولية الوطنية والتي ظهرت نتيجة لعمليات التأميم والتي أصبحت أداة لاستغلال الحقول في البلدان الكبرى المنتجة للبترول كرامكو السعودية وسوناطراك الجزائرية.

إن الشركات البترولية الغربية الكبرى تشكل مجموعة من أهم الشركات المساهمة في البورصة بدرجة كبيرة (اكسون موبيل EXXON MOBIL هي أولى هذه الشركات أما BP فقد كانت لفترة طويلة أهم شركة في بورصة لندن).

إن عمليات اندماج المؤسسات خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة والتي ارتبطت بعدم استقرار السوق البترولي، أدت إلى تغيير كبير وواضح في المحيط الاقتصادي. حيث ارتفعت التكاليف الحدية للإنتاج، زيادة عدم اليقين من العائد على الاستثمار المرتبط باكتشاف حقول بترولية جديدة والتغير الشديد لأسعار البترول في نهاية سنوات التسعينيات دفع المؤسسات البترولية إلى تطوير وتنمية أكبر لمجالها المالي. هذه الزيادة دفعت كنتيجة لذلك المؤسسات البترولية إلى تحمل المزيد من المخاطرة بالاستثمار في حقول جديدة وإلى مواجهة أكبر لتغير الأسعار من خلال محفظة للأصول أكثر تنوعا وتوسعا.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور رقم الأعمال و الأرباح لأهم المؤسسات البترولية من 2003 إلى 2005.

الجدول رقم (1): رقم أعمال و أرباح المؤسسات البترولية الأساسية (2003-2005)

اسم المؤسسة البترولية		2003 (مليار يورو)	2005 (مليار يورو)
رقم الأعمال	رقم الأعمال	الأرباح	رقم الأعمال
169.378	286.374	28.82	اكسون موبيل EXXON MOBIL
161.170	227.453	17.79	بي بي BP
331.728	244.685	20.95	روايال دوتش شال ROYAL DUTCH SHELL
103.570	143.168	12.64	توتال TOTAL
78.796	154.487	11.25	شفران CHEVRON
51.487	73.728	8.79	إيني ENI
83.167	143.159	10.79	كونكو فيليبس CONOCO PHILIPS

1 دولار = 0,7978 يورو (29 جوان 2006). Source : Samuele FURFARI, op cit, p 256.

أما في سنة 2011 فقد كانت نتائج أهم المؤسسات فيما يتعلق برقم أعمالها وأرباحها كما يلي:

الجدول رقم (2): رقم أعمال و أرباح أهم المؤسسات البترولية 2011

اسم المؤسسة البترولية	رقم الأعمال	الأرباح
اكسون موبيل	452,93	41,06
روايال دوتش شال	484,49	30,92
بي بي	386,46	25,70
توتال	231,58	17,07
شفران	245,62	26,90

Source : Classement d'entreprises : les plus grandes, les plus riches, vue le 20/02/2013, <http://www.journaldunet.com/economie/magazine/classement-entreprises.shtml>

1.2- خصائص الصناعة البترولية:

إن الصناعة البترولية لها من السمات والخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، ومن أبرز هذه الصفات والخصائص ما يلي:

- الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة البترولية علما بأن ضخامة رؤوس الأموال المستخدمة في الصناعة البترولية تتفاوت وتتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

وكتريجة لذلك نذكر بعض الأرقام التي تمثل تكاليف للاستثمار في الصناعة البترولية³:

- التكاليف المتوسطة للحفر البري و البحري غير العميق هي بين 5 و 10 مليون دولار، و تصل إلى 20 مليون دولار و أكثر للحفر البحري العميق، كل هذه التكاليف و قد يوجد البئر جافا.
- تكلفة منصات الحفر و الإنتاج البحري تتنوع ما بين 200 مليون إلى 2 مليار دولار.
- التكلفة المتوسطة لأنابيب نقل البترول أو الغاز هي ما بين 1 إلى 1.5 مليون دولار/كم.
- التكاليف السنوية للاستثمار في المؤسسات البترولية الكبرى هي ما بين 8 إلى 11 مليار دولار لكل مؤسسة.
- استثمارات الصناعة البترولية العالمية للفترة 1990-2000 قدرت بـ 1700 مليار دولار.

وحسب توتال فان المؤسسات البترولية العالمية الكبرى (اكسون موبيل، بي بي، شال، توتال، شيفرون) تمثل 15% من الإنتاج العالمي وما بين 25 و 30% من استثمارات الاستكشاف/ الإنتاج، وعلى العكس من ذلك فإن مؤسسات البترول الوطنية لدول منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP تمثل من 8 إلى 10% من الاستثمارات العالمية للاستكشاف/الإنتاج في حين أنها تمتلك من 50 إلى 60% من الإنتاج العالمي.

- إن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة مع النسبة الواطئة والصغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة البترولية وكيفية استغلالها وسواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيمائية أو الجيولوجية أو التكنولوجية ...

- الصناعة البترولية تتطلب وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا.

- النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل المركب أي العمل المتطلب لمهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.

- يتميز النشاط الصناعي البترولي بكونه يتضمن على عنصر المغامرة والمخاطرة فيه على اختلاف تنوع تلك المغامرة والمخاطرة وخاصة في مرحلة البحث والتنقيب وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عالي وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التأكد من تواجد الثروة البترولية أم لا وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة أو يبرر استغلالها اقتصاديا.

- الصناعة البترولية هي صناعة عالمية كما أنها شديدة الارتباط بالسياسة.

- الصناعة البترولية صناعة مكروهة ومنقذة: استفادت هذه الصناعة لفترة طويلة من دخل كبير والذي أعطاها صفة السيطرة التي مازالت آثارها واضحة، ناهيك عن أبعادها السياسية القوية، كل هذا وغيره جعلها وصمة عار في المجتمعات خصوصا الأوروبية. هذه الصناعة غير محببة ولكن كل العالم يعتمد عليها... إن تطور الحوكمة في السنوات الأخيرة هو بصدد إحداث تغيير جذري في هذه الصناعة. سنلاحظ فيما يلي أن التغييرات كانت واضحة وملموسة ولكن صورة هذه الصناعة مازالت خاطئة.

2- الحوكمة في المؤسسات البترولية.

1.2- ماهية الحوكمة في المؤسسات البترولية:

1.1.2- مفهوم الحوكمة:

يعرف الكاتب "Gabrielle O'Donovan" حوكمة المؤسسات، بأنها السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع، الموضوعية والمساءلة والنزاهة. فالإدارة السليمة للمؤسسات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات، بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات.

ويكمل أودونوفان أن النوعية الملحوظة في إدارة المؤسسات يمكن أن تؤثر على سعر السهم، فضلا عن التكلفة اللازمة لزيادة رأس المال. والجودة هي التي تحدد الأسواق المالية والتشريعات وغيرها من قوى السوق الخارجية بالإضافة إلى كيفية تنفيذ السياسات والعمليات، وكيفية قيادة الناس. والقوى الخارجية هي، إلى حد كبير، خارجة عن دائرة السيطرة لدى أي إدارة. أما البيئة الداخلية فهي مسألة مختلفة تماما، فعروض المؤسسات فرصة لتمييزها عن المنافسين من خلال ثقافتها الإدارية. وحتى الآن، هناك الكثير من النقاش حول حوكمة المؤسسات ويتركز على السياسة التشريعية، لردع الأنشطة الاحتيالية وسياسة الشفافية التي تضلل المديرين التنفيذيين لعلاج الأعراض وليس الأسباب.

وهو نظام لتنظيم وتشغيل والسيطرة على المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين والدائنين والعاملين وعملاء والموردين، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلا عن الوفاء بالمتطلبات البيئية المحلية واحتياجات المجتمع⁴.

ويشير مصطلح حوكمة المؤسسات بعض الغموض لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحدثة هذا الاصطلاح: السبب الأول هو أنه على الرغم من أن مضمون حوكمة المؤسسات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود.

بينما يتمثل السبب الثاني في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم. فبينما ينظر إليه البعض من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد المؤسسة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم المؤسسة واستمرارها في الأجل الطويل، فإن هناك آخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

ويرجع السبب الثالث لغموض هذا المصطلح إلى أن هذا المفهوم مازال في طور التكوين، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير. ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييمه⁵.

2.1.2- أسس حوكمة المؤسسات البترولية:

ظهرت الحوكمة في المؤسسات البترولية لأنها⁶:

- مؤسسات البترول لها مكانة كبيرة في الاقتصاد فهي:

- تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام.
- حسب طبيعة نشاطها، هي صناعة استخراجية وتحويلية ثقيلة.

- أداؤها له نتائج مباشرة على غالبية المجتمع، أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى فقد يكون تأثيرها مباشر أو غير مباشر.
 - تساهم في التنافسية العامة للدولة.
- هذه المؤسسات لها الأولوية عند وضع توصيات للحوكمة الجيدة:
- توازن القوى، عملية اتخاذ القرار، شفافية المعلومات.
 - الرهانات والتحديات البيئية، الأخلاقيات، محاربة الفساد.
- 2.2- باتجاه حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية:
- 1.2.2- المؤسسات البترولية والأخلاقيات (E4):

يعرف مصطلح ethics بأنه علم الأخلاق ومصدره الكلمة اليونانية ethikos والتي تعني أخلاقي. وقد وجدت العديد من المؤلفات لتفسير هذا المصطلح أهمها ثلاثة مؤلفات لأرسطو. تجدر الإشارة فقط أن الرموز الأخلاقية ليست عالمية وثابتة بل هي متغيرة عبر الزمن⁷. في الوقت الحالي أصبحت الأخلاقيات مفروضة بالقوة وستبقى منذ هذا الوقت مطلباً أساسياً لجميع المؤسسات.

تعتبر أخلاقيات الأعمال شكل من أشكال الأخلاقيات التطبيقية التي تدرس المبادئ الأخلاقية والمشكلات الأخلاقية أو الأدبية التي تنشأ في بيئة الأعمال التجارية. الأمر ينطبق على جميع جوانب إدارة الأعمال ذات الصلة بسلوك الأفراد ومنظمات الأعمال ككل.

ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين وجد ازدياد في الطلب على العمليات الأكثر أخلاقية في مجال الأعمال والإجراءات المعروفة باسم (الأخلاقيات). وفي الوقت نفسه، يتم تطبيق الضغط على الصناعة لتحسين أخلاقيات الأعمال التجارية من خلال مبادرات القطاع العام وقوانينه الجديدة (مثل ارتفاع الضرائب على الطرق في المملكة المتحدة للسيارات ذات الانبعاثات العالية). في كثير من الأحيان يمكن للأعمال تحقيق مكاسب قصيرة الأجل من خلال العمل بطريقة غير أخلاقية، ولكن مثل هذه السلوكيات تميل إلى تقويض الاقتصاد بمرور الوقت.

ويعكس مدى وقدر أخلاقيات الأعمال الدرجة التي تنظر بها الأعمال إلى القيم الاجتماعية غير الاقتصادية. ومن الناحية التاريخية، تم زيادة الاهتمام بأخلاق الأعمال أثناء الثمانينات والتسعينيات، في كل من المؤسسات الكبيرة والأكاديميات. وعلى سبيل المثال، اليوم معظم مواقع الويب الخاصة بالمؤسسات الكبرى تؤكد على التزامها بتعزيز القيم الاجتماعية غير الاقتصادية في إطار مجموعة من العناوين (مثل مدونات قواعد السلوك، المواثيق والمسؤولية الاجتماعية). وفي بعض الحالات، أعادت مؤسسات تعريف قيمها الرئيسية على ضوء اعتبارات العمل الأخلاقية (مثل الاتجاه للبيئة لمؤسسة beyond petroleum)⁸.

إن الصناعة البترولية كغيرها من الصناعات لا يمكنها أن تتطور وهي لا تحترم السياق الاجتماعي والسياسي للدول التي تنشط فيها. وهذا قد يبدو للوهلة الأولى شيء ليس بتلك الأهمية الكبرى لأن كل الصناعات لها تأثيراتها على البيئة، النمو الاقتصادي والاجتماعي، وحتى على الصعيد السياسي. ولكن ما يميز الصناعة البترولية هو حجم تلك التأثيرات، حيث أنها تقوم بنقل كميات كبيرة من مواد أولية خطيرة لأنها قابلة للاشتعال والانفجار، كما أنها مواد شديدة التأثير على البيئة بعناصرها المختلفة من ماء وهواء وتربة وكنائات حية.

ولكن تأثير هذه الصناعة على المجتمعات ليس محدوداً في جوانب الأمن والبيئة فقط وإنما أيضاً بوزنها الاقتصادي الكبير في الدول المنتجة أو المستهلكة، حيث أنها تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ لا يخفى على أحد منا مساهمة هذه الصناعة في الناتج الوطني الخام للدول المنتجة الكبرى ولا في الميزان التجاري للدول المستهلكة، أو حتى في ميزانيات الأفراد المستهلكين خصوصاً من يملكون وسائل نقل خاصة.

وينتج من هذا الدور الاقتصادي المهم للبتروول مجموعة من النتائج والتي تجعل من العلاقات مع المجتمع المدني معقدة ومتشابكة، أو تجعل القبول من طرف المجتمعات يشكل واحدا من الشروط الأساسية للتنمية المتناغمة للقطاع الاقتصادي. إن صناعة لا يمكنها أن تجد أو تحتفظ بمساهمين، عمال، باحثين ومسؤولين بمستويات عالية إلا إذا عرف المجتمع مساهمتها في النمو والتطور. إن الحكم الفعال والتسيير الجيد والقبول هي الركائز الأساسية والمناسبة لما يسمى بالأخلاقيات.

إن هذه الوضعية يتم مواجهتها اليوم بفاعلين جدد، باسم حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان، حيث أن العالم الغربي اليوم مهتم باحترام حقوق الإنسان في أي مجال وليس فقط بالإطار الضيق للصناعة البترولية. بالإضافة إلى الفاعلين التقليديين في الساحة البترولية: الدول، مؤسسات و متعاملي السوق، ظهرت مؤخرا جهات أخرى وهي المنظمات غير الحكومية ONG والتي تعاطم دورها في السنوات الأخيرة، حيث تقوم بمراقبة المؤسسات البترولية.

في الواقع إن الأخلاقيات تشكل جزءا من ثلاث مركبات أساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في النمو الاقتصادي، حماية البيئة والجوانب الاجتماعية. حيث أن التوعية حول المسائل البيئية حظيت بأهمية كبيرة خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبحت التنمية المستدامة يتم اختصارها في البعد البيئي، وهو بعد لا شك مهم ولكنه غير كامل. يمكن التأكيد بدون مبالغة على أن البيئة أصبحت تشكل اليوم جزءا مهما من تحديات الطاقة، ويجب أن يتحقق نفس الشيء بالنسبة للأخلاقيات وإن كان ذلك يحتاج إلى سنوات أخرى للوصول إلى نفس المستوى من التوعية كالجوانب البيئية.

إن الشعار E3 (ENERGY, ECONOMY, ENVIRONMENT) سيصبح E4 (ENERGY, ECONOMY, ENVIRONMENT, ETHIC).

وحسب كوفالونس covalence وهي مؤسسة سويسرية تقوم بتسيير حصص الأخلاقيات ethicalQuote وهو نظام لحصص الأخلاقيات والذي يعطي تقدير لحیطة المؤسسات البترولية العالمية. وفي هذا الإطار نجد أن مؤسسة ستايتول النرويجية و بي بي البريطانية حققت تقدما ملموسا فيما يتعلق بالأخلاقيات. ومن بين أهم المعايير المستعملة لترتيب المؤسسات البترولية يمكن ذكر شروط وظروف العمل، الأثر على البيئة، المنتجات البيئية المستحدثة، الرعاية الاجتماعية، إجراءات مكافحة الفساد والعلاقات مع منظمة الأمم المتحدة.⁹

2.2.2- المؤسسات البترولية وحماية البيئة:

تعتبر حماية البيئة من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الآونة الأخيرة ومن مظاهر هذا الاهتمام ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة التي تدعو إلى تبني نمط جديد في التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة ويستحدث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة.

إن حماية البيئة ببساطة تعني الصيانة اللازمة للعناصر المكونة لها للبقاء على حالتها الطبيعية دون إحداث أي تغييرات تشوهها وذلك من أجل تحقيق التوازن البيئي وفقا لقانون الاتزان البيئي¹⁰.

أما التنمية المستدامة فعرفت في تقرير برونتلاند عام 1987 بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدره الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"¹¹.

منذ سنوات السبعينات عرفت صناعة النفط تحولات كبرى نتيجة التطور التكنولوجي وظهور الوعي بأهمية أن تكون هذه الصناعة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا¹².

إن ظهور الوعي البيئي في الصناعة النفطية جعلها تغير مجموعة من التقنيات والتكنولوجيا المستعملة وكذا التشريعات والتنظيمات وذلك من خلال خمس نقاط أساسية نوجزها فيما يلي¹³:

- صيانة المورد النفطي وذلك بترشيد استعماله وحمايته من الاستنزاف ففي الولايات المتحدة مثلا تم إنشاء هيئة لصيانة موارد النفط عام 1924 للتحري عن صناعة النفط والخروج بحلول وإجراءات مناسبة والتعاون مع الصناعات للحفاظ على النفط.

- الصحة، الأمن، البيئة، هذه الأعمال تهدف إلى تحسين التكنولوجيا في جميع مراحل الصناعة النفطية من الاستكشاف إلى التوزيع..

- التكنولوجيا العالية والمتطورة: إن الثورة الصناعية أدت إلى ميل دائم للصناعات نحو تحسين الفعالية وتخفيض البصمة في أي شيء صناعي.

- مستوى المعيشة: إن بحث الإنسان الدائم عن مستوى معيشة أفضل قادنا إلى تغيير طرق استعمال الوقود الاحفوري بأشكال أخرى أنظف (كتخزين ثاني أكسيد الكربون، استعمال الألواح الشمسية لتشغيل الأجهزة والمعدات في حقول النفط...).

-الاحتباس الحراري والحد من تغيرات المناخ.

إن حماية البيئة في المؤسسات البترولية قد تأتي على عدة أشكال سواء من حيث التنظيم القانوني من خلال القوانين المحلية أو الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي لحماية البيئة من خلال المنظمات الدولية، كما تأتي هذه الحماية في صورة وسائل اقتصادية كالضرائب البيئية وضرائب الطاقة ناهيك عن الإعانات التي تقدمها صناديق حماية البيئة والبنك العالمي وغيرها، بالإضافة إلى كل هذا قد تلتزم المؤسسات البترولية طوعيا بحماية البيئة عن طريق سياساتها البيئية من خلال دراسات التأثير البيئي، المراجعة البيئية، مخطط تسيير النفايات، نظام الإدارة البيئية. وفي هذا السياق يتبادر إلى الأذهان مصطلح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات.

حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها: مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للمؤسسات، تخفيض التلثف والإنبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليل الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا. وتتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئة، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات. ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج،...) وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة¹⁴.

وكمثال على ذلك نجد مؤسسة BP تعمل على إدارة الآثار البيئية لعملياتها في المحيط الذي تعمل فيه، وتحمل مسؤولياتها البيئية منذ بداية العملية إلى غاية نهايتها. وحسب هذه المؤسسة فإن أنظمتها الإدارية تسمح لها بتأدية ما يلي:

- تحديد الآثار البيئية الفعلية لخططها ومشاريعها الاستثمارية؛

- القيام بخطوات فعالة من أجل الحد من هذه الآثار؛

- مواصلة العمل على تخفيض الآثار البيئية لعملياتها حتى بعد انتهاء نشاطها والقضاء على مخلفاتها في الموقع.

بالإضافة إلى هذا، تتوفر المؤسسة على إستراتيجية من أجل تفادي وقوع تسربات النفط والتخلص منها إن وقعت

وخاصة في خليج المكسيك، غير أنها لازالت تسجل حوادث التسربات الصغيرة، حيث أنه في عام 2010 حصل

للمؤسسة 261 حادث تسرب نفطي لبرميل واحد أو أكثر¹⁵.

3- التوجه الجديد للمؤسسات البترولية - الطاقات المتجددة -

1.3- التزام المؤسسات البترولية في ظل الحوكمة الجديدة:

واعية بالتطور العالمي و بزيادة الوعي السياسي، فان غالبية المؤسسات البترولية الغربية تسعى جاهدة للبحث عن إعادة تشكيل لالتزامها الأخلاقي من خلال إعداد موائيق فردية أو قوانين للسلوك والعمل والتي تنظم العلاقات داخل المؤسسة ومع شركائها التجاريين. هذه الوثائق تعتبر الأساس لعمليات التدقيق التي تقوم بها وكالات التصنيف والتي تقوم بإدراج احترام مبادئ الأخلاقيات عند ترتيبها للمؤسسات الأكثر فاعلية.

و في الوقت الراهن تكثف المؤسسات البترولية علاقاتها مع المجتمع المحلي لتحصل على علامة إيجابية ومميزة. كما تقوم بدعم التكوين والتعليم واستعمال كلما أمكن منتجات وخدمات محلية. وعندما لا يكون هذا متاحا فإنها تعمل مع الحكومة ومنظمات أخرى لتنمية الاقتصاد المحلي. وبحوار مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومسيرين محليين ينشأ تفاهم مشترك وتولد شروط جديدة للثقة¹⁶.

وفي هذا السياق وفي إطار التزام المؤسسات البترولية بتحقيق الأخلاقيات فإنها سعت جاهدة في السنوات الأخيرة إلى التحول إلى استعمال الطاقات المتجددة نتيجة قرب استنزاف الاحتياطي العالمي من الطاقات الاحفورية وخصوصا البترول، إن استعمال الطاقات المتجددة في هذه المؤسسات هو جزء من حماية البيئة والتي تعتبر بدورها جانبا مهما من الحوكمة الجديدة التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها حيث تستعمل هذه الأخيرة الطاقات المتجددة سواء في نشاطها البترولي باستعمال وقود أنظف أو بالاستثمار في هذه الأخيرة متحولة من مؤسسات بترولية إلى مؤسسات للطاقة.

2.3- استثمار المؤسسات البترولية في الطاقات المتجددة كجزء من الحوكمة:

ليس من المستغرب أن الكثير من الاستثمارات في الطاقات المتجددة تأتي من جيوب مؤسسات بترولية، حيث لا تتردد هذه الأخيرة في تزويد مواقعها بمعدات وتجهيزات تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وحسب الفرص المتاحة لهذه المؤسسات فإنها تسعى أيضا إلى شراء وإنشاء مؤسسات تقوم بتصنيع الألواح الشمسية، وإنتاج الكهرباء من طاقة الحرارة الجوفية، كما أنها تهتم بطاقة الكتلة الحيوية و إنشاء مزارع لطاقة الرياح.

في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، أنفقت أكبر خمس مؤسسات بترول حوالي 5 ملايين دولار من أجل تطوير مصادر للطاقة المتجددة. ويمثل هذا 10% من 50 مليار دولار تقريبا تم ضخهم إلى قطاع الطاقة النظيفة، من خلال صناديق استثمارية ومستثمرين في مؤسسات أثناء تلك الفترة. وتعتبر الطاقات المتجددة مشروع ثانوي بالنسبة لمؤسسات البترول العالمية بعد المحروقات التي تأخذ حصة الأسد في استثماراتها.

وقد أنفقت شيفرون حوالي 3.2 مليار دولار منذ عام 2002 على الطاقة المتجددة والبديلة وخدمات توفير الطاقة، وتخطط لأن تنفق 2.7 مليار دولار في ثلاثة أعوام حتى عام 2011، في مجموعة مختلفة من المشروعات، من بينها مشروع يساعد على تحسين توفير الطاقة في المؤسسات والهيئات الحكومية¹⁷.

كما قامت بي بي BP بعرض منشآت للطاقة الشمسية منذ 1980 في 160 دولة. في حين قامت شال بتطوير طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما قامت توتال بتطوير وتسويق الأنظمة الكهروضوئية، والاستثمار في طاقات متجددة أخرى (طاقة الرياح، طاقة الأمواج)، فضلا عن الطاقة النووية¹⁸.

وأحد المجالات التي يتزايد تركيز المؤسسات عليها هي الحصول على وقود سائل من النباتات. وأعلنت مؤسسة بي بي أنها ستقيم سريعا مصنعا في فلوريدا لإنتاج نوع من الإيثانول المصنوع من مكونات نباتية؛ وعملت شل مع العديد من المؤسسات منذ عام 2002 من أجل الحصول على الإيثانول من محاصيل غير غذائية. وفي عام 2008، وقعت اتفاقيات مع ست مؤسسات، من بينها واحدة في البرازيل، وقررت التخلي عن جهودها في الطاقة المتجددة الأخرى للتركيز فقط على الوقود الحيوي.

الخلاصة :

لقد أصبحت حوكمة المؤسسات عاملا رئيسيا يؤثر في نجاح أعمال المؤسسات، وفي الوقت الذي يخلق فيه الاقتصاد العالمي فرصا متزايدة وكذا تهديدات تنافسية، يعد تأسيس ممارسات رشيدة لحوكمة المؤسسات جزءا مهما من أية إستراتيجية تهدف إلى النجاح، وبالنسبة للمؤسسات يعمل تطوير الحوكمة بها على جذب استثمارات أكثر، ويعزز إستراتيجية المؤسسة وتنفيذها، كما يوضح حدود تحمل المسؤولية... الخ.

إن الصناعة البترولية كغيرها من الصناعات لا يمكنها أن تتطور وهي لا تحترم السياق الاجتماعي والسياسي للدول التي تنشط فيها. ومن ثم جاءت فكرة حوكمة المؤسسات البترولية التي تلعب دورا كبيرا على الساحة الاقتصادية العالمية، ناهيك عن تأثيراتها السلبية الكبيرة على البيئة. حيث أصبحت حوكمة هذه الاخيرة أمرا بالغ الأهمية وذلك للوصول بها إلى المستوى الأمثل من المسؤولية سواء فيما يتعلق بحماية البيئة أو حماية حقوق الإنسان أو تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى مراتب متقدمة في ترتيب المؤسسات العالمية، وذلك لا يكون إلا من خلال محاولة هذه المؤسسات تحقيق الأخلاقيات في العمل éthique بمراعاتها لجميع الجوانب السابقة وغيرها. ومن أجل ذلك سعت المؤسسات البترولية جاهدة إلى استعمال الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهي بذلك متجهة إلى حوكمة جديدة لها.

ومن خلال هذه الورقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصناعة البترولية من الصناعات الكبرى والمعقدة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة كما أنها تتضمن على عنصر المغامرة والمخاطرة على اختلافها وتنوعها؛
- أصبحت الحوكمة ضرورية في المؤسسات البترولية ذلك أن هذه المؤسسات ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد كما أن لها الأولوية عند وضع توصيات للحوكمة الجيدة؛
- منذ بداية القرن الواحد والعشرين وجد ازدياد في الطلب على العمليات الأكثر أخلاقية في مجال الأعمال والإجراءات المعروفة باسم (الأخلاقيات)؛
- يعكس مدى وقدر أخلاقيات الأعمال الدرجة التي تنتظر بها الأعمال إلى القيم الاجتماعية غير الاقتصادية. والصناعة البترولية كغيرها من الصناعات لا يمكنها أن تتطور وهي لا تحترم السياق الاجتماعي والسياسي للدول التي تنشط فيها؛
- إن الأخلاقيات تشكل جزءا من ثلاث مركبات أساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في النمو الاقتصادي، حماية البيئة والجوانب الاجتماعية؛
- أصبحت البيئة اليوم تشكل جزءا مهما من تحديات الطاقة، ويجب أن يتحقق نفس الشيء بالنسبة للأخلاقيات وإن كان ذلك يحتاج إلى سنوات أخرى للوصول إلى نفس المستوى من التوعية كالجوانب البيئية؛
- إن حماية البيئة في المؤسسات البترولية قد تأتي على عدة أشكال سواء من خلال التنظيم القانوني أو من خلال الوسائل الاقتصادية والسياسية البيئية التي تتبعها المؤسسات البترولية؛
- في مسار المؤسسات البترولية نحو الحوكمة من خلال التزامها بتطبيق الأخلاقيات وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تسعى المؤسسات البترولية إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة متحولة بذلك إلى مؤسسات للطاقة.

الهوامش والمراجع :

¹ سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ط 1، 1999، ص 281.

² Samuele FURFARI, le monde et l'énergie enjeux géopolitique , Edition Technip, Paris, France, 2007, p 254

³ ibidem, p 258.

⁴ ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، حوكمة الشركات، شوهد في حوكمة_الشركات 2013/02/21، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

⁵ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، 2007، شوهد في 2013/02/21، www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

⁶ Emmanuel du Boullay, Gouvernance d'entreprises Pétrolières et Gazières, International Oil and Gas Resource Management Seminar, Libreville, Gabon, April 27-30, 2008, vue le 17/02/2013, <http://fr.slideshare.net/EPetrilli/seminaire-governance-oil-gas-companies-e-du-boullay>

⁷ Denis Babusiaux et al, Recherche et production du Pétrole et du Gaz, éditions. Technip, Paris, 2002, p 301.

⁸ ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، أخلاقيات الأعمال، شوهد في 2013/02/21،

http://ar.wikipedia.org/wiki/أخلاقيات_الأعمال

⁹ Samuele FURFARI, op cit, p 264.

¹⁰ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2002، ص 321

¹¹ Carolyn C. Pertsova, Ecological economics : Research trends, Nova science publishers, Inc, New york, united states of America, 2007, p 153.

¹² Shell world, l'arctique : un équilibre précaire entre l'énergie et l'environnement, pays-Bas, Holand, Janvier, 2008, p4.

¹³ Myer kutz and ali Elkamel, environmentally conscious fossil energy production, john Wiley & sons, INC, New Jersey, Canada, 2010, p28.

¹⁴ محمد زيدان، محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012، ص3.

¹⁵ نفسه، ص 11.

¹⁶ Samuele FURFARI, op cit, p 267.

¹⁷ جاد معوض، إدارة اوباما تريد إنفاق 150 مليار دولار على الطاقة النظيفة، جريدة العرب الدولية-الشرق الأوسط، 10 افريل 2009.

¹⁸ <http://www.planete-energies.com/fr/les-sources-d-energie/le-petrole-et-le-gaz/les-acteurs-du-monde-des-hydrocarbures/les-compagnies-petrolieres-51.html>, vue le 28/02/2013.